

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ١٨) الصادر في يوم الخميس ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٦ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ (السنة ١١٨)

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٧

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧

نحن فاروق الأول ملك مصر

هتد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ القسم ١ (المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك) فرع ٣ (ديوان جلالة الملك) باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠٠ جنيه (خمسة وعشرون ألف جنيه) لتسوية التجاوزات المتوقعة في بعض بنود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهي وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نهامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٦٦ (٢٣ فبراير ١٩٤٧)

فاروق

نهامر حضرة نهاب جلالة

نئيس مجلس الوزراء

نعمود شهيم نقراشي

وزير المالية

نهد المجيد نهدر

ملخص

امر ملكي رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ بتوكيل حضرة صاحب المعالي عبد المجيد بدر باشا وزير المالية .
قوانين أرقام من ١١ إلى ١٤ لسنة ١٩٤٧ يفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧
مرسوم في شأن تحسين بندر الأقصر في الجزء المجهود بين شارع الغدروس باشا شمالا وشارع البريا جنوبا بمركز الأقصر بديرية قنا .
مرسوم باشا مصلحة الأرصاد الجوية .
قرار بدعوة الناخبين لانتخاب عضو بمجلس مديرية البحيرة عن دائرة "مدينة دمنهور"
مديرية البحيرة في يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧
قرار وشاري رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ بتعديل القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٢٠ الخاص بصندوق احتياطي الصياغ والمصانين .

نالحق بهذا العدد :

وزارة المالية - مجوزات إدارية .

لجنة تسوية الديون المقايمة - تصحيح خطأ وقع في نوايح قرارات هذه اللجنة المنشورة بالعدد ١١٩ لسنة ١٩٤٦

حل الجمعية التعاونية الزراعية المصرية بناحية البلوشين مركز الجزيرة مديرية البحيرة .
مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى "شركة ماكينات النسيج اخوان بلات للشرق" .

امر ملكي رقم ٩ لسنة ١٩٤٧

بتوكيل حضرة صاحب المعالي عبد المجيد بدر باشا وزير المالية

حضرة صاحب المعالي عبد المجيد بدر باشا وزير المالية

٩ قضت ارادتنا بتوكيلكم عناني كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية من بيع ما يرخص بيعه من الأطنان والألاك والأراضي ملك الحكومة الجائز بيعها ، وفي شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للنافع العمومية ، وعلى العموم في كل ما يستلزم النيابة عنا من الشؤون المالية العمومية ، ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم في جميع ما ذكر .

نوقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليتكم للعمل بمقتضاه ما

صدر بقصر القبة في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٦ (٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧)

فاروق